TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.4/L.11/Rev.1/Add.2
8 July 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص لتوسيع
الفرص التجارية المتاحة
للبلدان النامية

الدورة الرابعة

جنيف، ٤ تموز/يوليه ١٩٩٤

البند ٥ من جدول الأعمال

# اعتماد التقرير النهائي للفريق العامل المرفوع الى مجلس التجارة والتنمية

## مشروع التقرير النهائي للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية

## إضافة

(A) GE.94-52844

## ثانيا - التوصيات

٧٧- في ضوء النتائج والاستنتاجات السالفة، يوصي الفريق باتخاذ الاجراءات التالية على الصعد الوطني والاقليمي والدولي، وهي تشمل أنشطة التعاون التقني واجراءات المتابعة في الأونكتاد، بغية التوسيع الفعلي في الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية.

### ألف - السياسات على الصعيد الوطني

#### ١- بناء القدرات التصديرية في البلدان النامية

من أجل النهوض بتنمية قدرات توريد الصادرات القادرة على المنافسة دوليا، ستحتاج حكومات البلدان النامية الى وضع اطار مترابط وفعال للسياسة العامة، في مشاركة وثيقة مع مجتمع النشاط التجاري، من أجل التصدي للقيود الحرجة المفروضة على بناء قاعدة تصدير منافسة ومنوعة. وتشمل عناصر هذا الإطار للسياسة العامة على المستوى العام: إدارة اقتصادية كلية سليمة تحبذ استقرار الأسعار والأخذ بسعر صرف واقعي؛ وتعزيز روح المبادرة والمنافسة في الاقتصاد؛ وتنمية الموارد البشرية والتكنولوجيا؛ والتعبئة الكاملة للموارد المالية المحلية والخارجية بما في ذلك المدخرات الموجهة الى النمو وسياسات الاستثمار؛ وتوفير بنية أساسية كافية (مثل شبكات النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والقدرة المؤسسية، الخ).

ويمكن النظر أيضا في تدابير وحوافز محددة توجه الى القطاعات والصناعات ذات الامكانات التصديرية باعتبارها آلية قصيرة الأجل من أجل بناء قدرات توريد الصادرات والتشجيع على تنويع المنتجات. إن تدابير وحوافز السياسة العامة - بشأن أنظمة الاستثمار وتمويله، أو الحوافز الضريبية والمالية، أو أدوات السياسة التجارية - ينبغي أن تأخذ احتياجات القطاعات تحديدا في الاعتبار. وسيحتاج كل بلد من البلدان النامية الى أن يختار مزيجه الخاص من السياسة العامة استنادا الى ظروفه الاقتصادية، وخاصة المرحلة الانمائية لصناعاته ومؤسساته الموجهة الى الأسواق.

وثمة حاجة الى أن تكون الحوافز متسقة مع اتفاقات جولة أوروغواي. وفي هذا السياق، يتعين على الحكومات أن تنظر بعناية في آثار نتائج جولة أوروغواي على استراتيجيتها التجارية والانمائية، وخاصة اتفاقات وضع القواعد، بما في ذلك الأحكام الخاصة للبلدان النامية وآثارها على خيارات السياسة العامة للبلدان النامية.

وتمثل تنمية الموارد البشرية عنصرا استراتيجيا حيويا في بناء القدرات التصديرية. ولذلك ينبغي اعطاء أولوية عالية للاستثمار في تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك اكتساب المهارات والكفاءة والتعليم الفني.

وتيسيرا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، تحتاج الحكومات الى توفير اطار يشجع على كل تدفقات الاستثمار بما يشمل، عند الاقتضاء، اتفاقات بشأن تنشيط الاستثمار وحمايته. وينبغي للدعم المالي المقدم من خلال المعونة الانمائية أن ييسر الاستثمار في مشاريع سليمة، تشمل المشاريع المشتركة، في البلدان النامية وخاصة أقلها نموا.

٢- توسيع فرص الأسواق والاستفادة منها

ينبغي أن تشرع البلدان في أسرع وقت ممكن في سن تشريعات وطنية، حين يقتضي الأمر ذلك، لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات جولة أوروغواي.

وينبغي للبلدان المتقدمة والبلدان الأخرى التي يسمح وضعها بذلك أن تنظر، عند الاقتضاء، في التنفيذ المبكر لالتزاماتها بموجب جولة أوروغواي فيما يتعلق باتاحة فرصة النفاذ الى الأسواق للمنتجات ذات الأهمية التصديرية لأقل البلدان نموا. وفضلا عن ذلك، وبالنظر الى تخفيض الرسوم الجمركية بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية، ينبغي للبلدان المانحة للأفضليات بموجب نظام الأفضليات المعمم أن تنظر في اجراء مزيد من التحسينات في مخططاتها الخاصة بنظام الأفضليات المعمم وسائر المخططات وذلك بتوسيع الهوامش التفضيلية حيثما أمكن وإدراج منتجات اضافية لها أهمية تصديرية للبلدان النامية.

إن عملية تحرير التجارة وعولمة الانتاج والتجارة ستؤدي الى تركيز متزايد على سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على الفرص التصديرية. وستحتاج البلدان المتقدمة الى اعتماد سياسات للتكيف الهيكلي تفضي الى تحرير الموارد من قطاعات تفقد ميزتها النسبية، وينبغي أن تشجع على تدفقات الموارد الى القطاعات التي تحمل امكانات النمو والانتاجية العالية على المدى الطويل. وربما يتعين على بعض البلدان النامية فضلا عن الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أن تستجيب بدرجة متزايدة بنفس الطريقة.

إن الأخذ باستراتيجية فعالة على الصعيد الوطني للاستفادة الكاملة من فرص الأسواق التي تتيحها جولة أوروغواي سيكون أمرا حيويا لتوسيع الصادرات. وبالنظر الى الحجم الصغير نسبيا لمصدري البلدان النامية، فقد يتضح أن دعم تسويق الصادرات والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة سيكون أمرا أساسيا لكي

تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد فإن الخدمات الأساسية المتصلة بالتجارة تشمل المعلومات التجارية وبحوث الأسواق، وادارة النوعية وتمويل الصادرات وأنشطة تعزيز التجارة لمنظمات تعزيز التجارة. وينبغي للبلدان النامية، حسب الاقتضاء، أن تنظر في انشاء منظمات عامة و/أو خاصة لتقديم الخدمات المتصلة بالتجارة.

ويمكن لوكالات تعزيز التجارة/الواردات في البلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية على زيادة صادراتها عن طريق أمور منها توفير المعلومات والمساعدة في مجال الترويج؛ واسداء النصح الى مسؤولي التجارة في البلدان النامية؛ ومن خلال المنظمات وفرادى المصدرين؛ وبرامج التدريب على إدارة الصادرات؛ فضلا عن تمويل مشاريع تنمية الصادرات. إن توفير فرص أفضل للحصول على تكنولوجيا الاتصالات وتجهيز المعلومات، بتعزيز نقل المعلومات التجارية واتخاذ القرارات، من شأنه أن يساعد البلدان النامية في الاستفادة من فرص الأسواق.

باء - السياسات على الصعيد الإقليمي

من أجل تنويع الاسواق والاستفادة الكاملة من الفرص التجارية العالمية، ينبغي للبلدان النامية أن تدعم جهودها من أجل توسيع فرصها التجارية والاستثمارية على الصعيد الاقليمي. وينبغي للمنظمات الاقليمية، فضلا عن المنظمات الدولية في الميادين التجارية والمالية، أن تقدم مساعدات أكبر للبلدان النامية من أجل تحسين توقعاتها في مجالات التجارة والاستثمار داخل الأقاليم وفيما بينها على السواء. وبالنظر الى الاحتياجات الملحة لأقل البلدان نموا بصفة خاصة، ينبغي مساعدتها بمنحها الأولوية في هذا الصدد. وثمة حاجة الى الأخذ بسياسات وتدابير لتيسير التعاون على الصعيد الاقليمي في مجالات التكنولوجيا وتمويل الاستثمار والتأمين الصادرات والنقل والاتصالات.

إن ترتيبات التكامل الاقليمي التي تتركز حول أمم تجارية رئيسية لا بد وأن تسهم في توسيع التجارة العالمية. وينبغي أن يرافق إلغاء الحواجز داخل الأقاليم تخفيض أو إلغاء الحواجز في التجارة مع بلدان ثالثة. ومن هنا ينبغي أن تكون النُهج الإقليمية والمتعددة الأطراف نُهجا تكميلية.

(ج) السياسات على الصعيد الدولي

من أجل تعزيز فعالية السياسات على الصعيد الوطني، هناك حاجة الى سياسات تكميلية على الصعيد الدولي تعزز من وجود أسواق أكثر انفتاحا، ومن حرية حركة رأس المال، واجراءات التكيف الموجهة

الى النمو، ودعم التعاون في مجال النشاط التجاري بما يشمل نشر التكنولوجيا وزيادة تدفقات الموارد المالية الخارجية.

ويوصى بتحقيق استفادة أفضل من نظم المعلومات المحوسبة المتاحة في الأونكتاد من أجل تيسير تعيين فرص الأسواق الناجمة عن التدابير التجارية لتنفيذ نتائج جولة أوروغواي. وسيكون من المفيد على جميع البلدان المهتمة أن تكون على علم بتلك النظم.

وينبغي اجراء دراسات في مجالات المنسوجات والملبوسات والزراعة والخدمات تشمل، من جملة أمور، الاتجاهات في هيكل العرض والطلب، والمكاسب المحتملة للبلدان النامية المترتبة على نتائج جولة أوروغواي في هذه المجالات، وتعيين تدابير السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي تحقيقا لهذه المكاسب. وفي هذا الصدد ينبغي تعيين الفرص التجارية على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، مع مراعاة توقعات نمو الاقتصاد العالمي بما يشمل شتى الأسواق والموردين.

وبالنظر الى أن بعض البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية قد تعاني من صعوبات، على الأجلين القصير والمتوسط، يوصى، من أجل الاستفادة بالفرص التجارية الموسعة فضلا عن التغلب على التحديات الناتجة عن جولة أوروغواي، باجراء دراسات من أجل تعيين تدابير السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي للتغلب على تلك الصعاب، مع الأخذ في الاعتبار آليات مساعدة هذه البلدان المتوخاة في القرارات والاعلانات الوزارية الواردة في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي.

إن وكالات تنشيط التجارة والاستثمار في البلدان المتقدمة والنامية مدعوة الى النظر في الطرق المناسبة لتعيين الفرص التجارية والاستثمارية الجديدة، وخاصة القطاعات والأسواق، لما فيه فائدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا.

وينبغي أن تتعاون البلدان المتقدمة والنامية على الصعيد الدولي من أجل سد فجوة المعلومات في البلدان النامية بشأن قواعد وأنظمة البيئة في الأسواق الرئيسية، ولضمان تنسيق أكبر بين الحكومات بشأن وضع أنظمة ومعايير بيئية معترف بها تبادليا (بما في ذلك وضع العلامات الايكولوجية)، وتقليل تكلفة تقيد البلدان النامية، وخاصة أقلها نموا، بمعايير بيئية أعلى من تلك الموجودة حتى الآن في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الصدد، وبالنظر الى الحرص الدولي المتنامي على البيئة والتنمية المستدامة إيكولوجيا، فإن التعاون الدولي

المتزايد في نقل التكنولوجيا سيكون أمرا أساسيا لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية إستنادا الى عمليات انتاج ومنتجات غير ضارة بالبيئة.

ومع تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية، فإن ثمة حاجة الى بحث التفاعل بين المنافسة والتجارة الدولية، مع التركيز خاصة على الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية؛ والى مواصلة وضع مبادئ توجيهية دولية تعنى بسياسة المنافسة.

وهناك حاجة الى مواصلة التداول الحكومي الدولي وبناء توافق عالمي في الرأي بشأن القضايا الجديدة والناشئة المدرجة على جدول أعمال التجارة الدولية، مثل التجارة والبيئة وسياسة المنافسة، مما يسهم في فهم هذه القضايا بشكل أفضل، بما في ذلك آثارها الإنمائية على البلدان النامية.

إن البلدان المانحة للمعونة على الصعد الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المنظمات الدولية ذات الصلة، مدعوة الى النظر بعين العطف إدراج أنشطة التعاون التقني المحددة في الفقرات ٦٣ الى ٧٥ أعلاه في برامجها للتعاون التقني.

- - - - -